

الإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة يستعرضان أوضاع المرأة الفلسطينية بمناسبة اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية 2026/10/26

تحت شعار المرأة الفلسطينية: صمود لا ينكسر وإرادة لا تهزم

المرأة الفلسطينية: نصف المجتمع وشريك الصمود والتنمية وصناعة المستقبل

بمناسبة اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، الذي يصادف السادس والعشرين من تشرين الأول، يستعرض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة، أبرز المؤشرات المتعلقة بأوضاع النساء والفتيات في فلسطين، في ظل ظروف استثنائية تتداخل فيها آثار العدوان والنزوح والخسائر البشرية مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وتؤكد هذه المؤشرات أهمية إتاحة بيانات موثوقة ومصنّعة حسب الجنس والعمر والمنطقة، لفهم الفجوات وتحديد الأولويات وتوجيه السياسات والاستجابات الوطنية.

المرأة الفلسطينية: جذورها كجذور شجرة الزيتون، حضور راسخ، ودور وطني متجذر، وعطاء ينبض بالحياة والأمل

تحتل المرأة الفلسطينية موقعاً استثنائياً ليس كنصف المجتمع فحسب، بل كقوته الدافعة وعماده المتين؛ فهي تحمل ثقلًا سكانياً حاسماً بنسبة تصل إلى 49% في فلسطين مع نهاية العام 2025، لترسم خريطة وجود نابضة بالحياة في ربوع الوطن كافة، بواقع 2.75 مليون امرأة (1.69 مليون امرأة في الضفة الغربية، و1.06 مليون امرأة في قطاع غزة). تؤدي المرأة الفلسطينية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصون الأسرة، وتعزيز الصمود الوطني، متحملة أعباء متزايدة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ومؤكدة حضورها الدائم في مواجهة التحديات وترسيخ أسس البقاء والكرامة.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة أن قراءة واقع النساء الفلسطينيات لا ينبغي أن تتوقف عند حجم الخسائر والأعباء، بل يجب أن تقترن بالاعتراف بدورهن كشريكات أساسيات في الصمود الوطني وصنع القرار والتعافي وإعادة الإعمار. ومن هذا المنطلق، تعمل الوزارة بصفتها الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة على مواءمة السياسات والتدخلات الحكومية مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2025-2027، وتعزيز الحماية والمشاركة والتمكين الاقتصادي والمساءلة (المصدر: وزارة شؤون المرأة، 2026).

المرأة الفلسطينية في قلب الإبادة: أرواح تُزهق، وحياة تُستنزف، وحقوق تُنتهك

تظهر الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية الحجم غير المسبوق للفاجعة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ السابع من تشرين الأول 2023، حيث ارتقى في قطاع غزة 74,382 شهيداً حتى تاريخ 12 تشرين الأول من العام الحالي 2026، وكان للمرأة نصيب بالغ القسوة من هذا النزيف باستشهاد أكثر من 12,500 امرأة؛ وصلت 11,301¹ شهيدة منهن إلى المستشفيات حتى 07 تشرين الأول 2026، فيما تجاوز عدد الأمهات الشهيديات 9,000 شهيدة، في استهداف مباشر يمس جوهر الأسرة الفلسطينية ونسيجها الاجتماعي. كما استشهدت 42 صحافية،² في دلالة خطيرة على استهداف النساء، أيضاً، في أدوارهن المهنية والإعلامية.

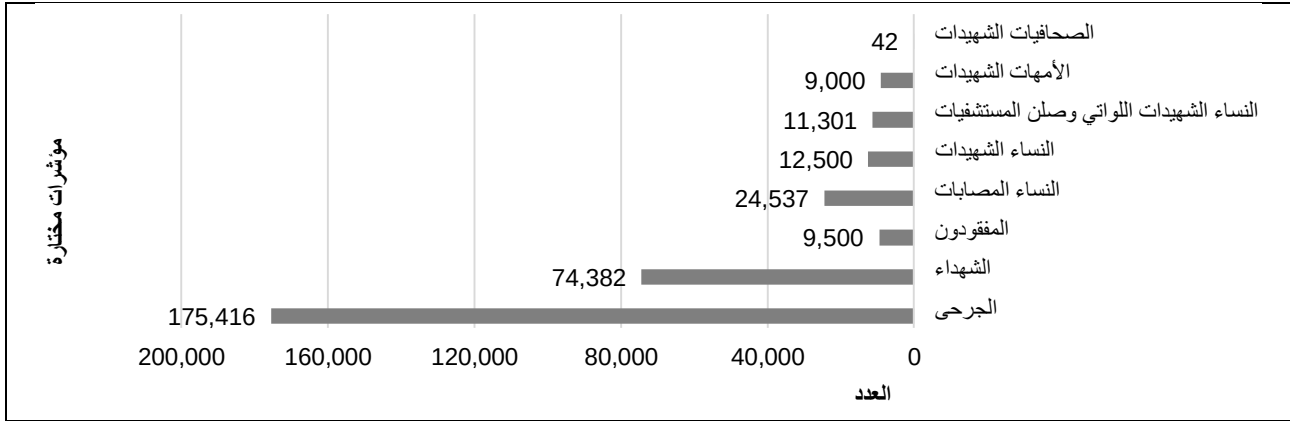
ولم تتوقف تداعيات العدوان عند هذا الحد؛ إذ تشكل النساء حوالي 14% من إجمالي الجرحى البالغ عددهم 175,416 جريحاً حتى تاريخ 12 تشرين الأول من العام الحالي 2026، في وقت لا يزال فيه 9,500 مفقود تحت الأنقاض، غالبيتهم العظمى من النساء

¹وزارة الصحة الفلسطينية، 2026.

²مرصد شرين، محدث حتى تاريخ (2026/10/12) <https://www.shireen.ps/home>

والأطفال الذين غيبتهم الركام. وتقدر الإصابات المباشرة للنساء منذ بدء العدوان بحوالي 24,537 حالة،³ كثيرات منهن يعانين إعاقات دائمة، ويواجهن صدمات نفسية ونزوحاً متكرراً، إضافة إلى تحمل أعباء رعاية أسرهن في ظروف قاسية. كما أسفر العدوان عن نزوح متكرر لأكثر من مليوني شخص داخل قطاع غزة، تشكل النساء ما يقارب نصفهم، في ظروف إنسانية بالغة القسوة. وبالتوازي مع ذلك، واصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه في الضفة الغربية، حيث ارتقى 1,216 شهيداً⁴ منذ السابع من تشرين الأول 2023، من بينهم 28 شهيدة نتيجة هجمات قوات الاحتلال والمستوطنين، في واقع يؤكد أن المرأة الفلسطينية لا تزال في صلب الاستهداف، وتدفع ثمناً فادحاً في معركة البقاء والوجود حتى 12 تشرين الأول 2026.

مؤشرات مختارة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023 - السابع من تشرين الأول 2026



في الاستجابة لهذه المخاطر المتعددة، أطلقت وزارة شؤون المرأة في 4 أيار 2026 المرصد الوطني لرصد العنف ضد المرأة بوصفه أداة وطنية قائمة على البيانات لرصد أشكال العنف وتحليلها، وتوجيه السياسات والتدخلات وفق المؤشرات والفجوات، بالتوازي مع تطوير نظام التحويل الوطني للنساء المُعتَقات وتفعيله، ومتابعة الحالات الخطرة. ويعزز هذا المسار الانتقال من التعامل مع الحالات بصورة منفصلة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للوقاية والحماية والمساءلة (المصدر: وزارة شؤون المرأة، 2026).

النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال: اعتقال وتعذيب وإعدام بطيء

كشف تقرير صادر عن مؤسسات الأسرى⁵ عن أن هناك أكثر من 26 ألف حالة اعتقال في الضفة الغربية بما فيها القدس، منذ بدء العدوان الإسرائيلي في 07 تشرين الأول 2023 حتى تاريخ 12 تشرين الأول 2026، من بينهم 800 حالة اعتقال بحق النساء.⁶ أما في قطاع غزة، فلا تتوفر معلومات دقيقة بسبب جريمة الإخفاء القسري التي يواصل الاحتلال تنفيذها، حيث قدرت حالات الاعتقال بالآلاف. بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي (9,300) حتى تاريخ 12 تشرين الأول 2026، من بينهم (87) أسيرة، بينهم (21) معتقلة إدارياً، يتعرضن جميعهن لمنظومة متكاملة من التنكيل والتعذيب الممنهج.

النساء يدفعن الثمن الأعلى: العدوان يعيد تشكيل بنية الأسرة في غزة ويضعف أعباء النساء

لم يقتصر أثر العدوان على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023 على الخسائر البشرية والدمار، بل امتد ليحدث تحولات عميقة في بنية الأسرة الفلسطينية وأدوار الإعاقة فيها. فقد فقدت 28,560 امرأة أزواجهن وأصبحن أرمال (النساء اللواتي استشهد أزواجهن)، فيما ارتفعت نسبة الأسر التي ترأسها نساء من 12% قبل العدوان إلى نحو 18% حتى تشرين الأول 2025، بزيادة

³ وزارة الصحة الفلسطينية، 2026.

⁴ مرصد شيرين (محدث حتى تاريخ 2026/10/12): <https://www.shireen.ps/home>

⁵ مؤسسات الأسرى تشمل هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

⁶ عدد حالات الاعتقال يشمل من أبقي الاحتلال على اعتقالهن، ومن تم الإفراج عنهن لاحقاً.

نسبية بلغت 50%. ووفقاً لبيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعام 2026، ترأس النساء نحو 86,290 أسرة، أي ما يقارب ربع أسر القطاع، بما يشمل الأرامل والنساء اللواتي غاب أزواجهن بسبب الفقد أو الاعتقال أو الإصابة البالغة. وتعكس هذه الأرقام حجم التحول في المسؤوليات الأسرية، حيث تواجه النساء أعباءً متزايدة في إعالة أسرهن ورعاية أطفالهن، في ظل فقدان مصادر الدخل وتدهور الظروف المعيشية وتراجع شبكات الدعم. وتؤكد هذه المعطيات ضرورة إعطاء الأرامل والأسر التي ترأسها نساء أولوية في المساعدات الإنسانية وبرامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي وسبل العيش، وفي جهود التعافي وإعادة الإعمار.

الانهيار الكارثي في القطاع الصحي: يحرم النساء في قطاع غزة من حقهن في الحياة والرعاية المتخصصة

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول 2023 إلى انهيار شبه كامل للمنظومة الصحية؛ إذ تضررت أو دمرت نحو 94% من مرافق الرعاية الصحية، انعكس هذا الوضع على تراجع خدمات الأمومة والطفولة والطوارئ والرعاية التخصصية، حيث تواجه نحو 50 ألف امرأة حامل في قطاع غزة، بمعدل يصل إلى 180 ولادة يومياً، مخاطر متفاقمة في ظل انهيار خدمات صحة الأم والوليد ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية، حيث سُجلت أكثر من 12,000 حالة إجهاض بين الحوامل بسبب النقص الحاد في الغذاء وتدهور الرعاية الصحية. وخلال النصف الأول من العام 2026 وحده، سُجلت أكثر من 3,950 حالة فقدان حمل، فيما بلغت نسبة فقر الدم بين الحوامل 57.1%، في حين وصل معدل الاعتلال الشديد بين الأمهات إلى 82 حالة لكل ألف ولادة، وبلغت نسبة الولادات القيصرية 49.2% من إجمالي الولادات خلال النصف الأول من العام 2026، ويتفاقم الخطر مع تقديرات

تشير إلى معاناة نحو 24,600 امرأة حامل ومرضع من سوء التغذية الحاد، وتعرض نحو 107 آلاف امرأة حامل ومرضع لخطر نقص أو انعدام الرعاية الصحية الأساسية. وتعكس هذه المؤشرات حجم التهديد المباشر لصحة النساء والموليد وحقهن في الحياة، في وقت تتراجع فيه القدرة التشغيلية للمستشفيات وتغيب فيه الرعاية الآمنة والمناسبة.⁷

وفي السياق ذاته، ارتفع معدل وفيات النساء في سن الإنجاب في العام 2025 إلى 5.9 وفاة لكل 1,000 امرأة من الفئة

العمرية نفسها، مقارنة بـ 0.7 وفاة لكل 1,000 امرأة في العام 2022؛ أي قبل بدء العدوان على قطاع غزة. ويعكس هذا الارتفاع الحاد في معدل الوفيات التدهور الكبير في الأوضاع الصحية والإنسانية، وبرز أهمية ضمان حصول النساء في سن الإنجاب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمتخصصة في الوقت المناسب.⁸

حين يتحول البيت إلى ركام: مأساة النزوح في قطاع غزة والضفة الغربية

شهد قطاع غزة تدهوراً غير مسبوق في ظروف السكن والنزوح؛ حيث تشير التقييمات حتى تموز 2026 إلى تضرر نحو 328,627 وحدة سكنية (زيادة 2.5% عن نهاية 2025). وأدى التهجير القسري إلى نزوح أكثر من مليوني شخص، يعيش نحو 1.4 مليون منهم موزعين على زهاء 1,000 موقع ومحور إيواء. ومع اهتراء أكثر من 125 ألف خيمة وفقدانها الصلاحية للإقامة من أصل 135 ألف خيمة، تواجه النساء والفتيات التبعات الأشد قسوة لهذا الانهيار؛ إذ تحرمهن البيئة المكتظة في مراكز الإيواء والمخيمات من أدنى مقومات الخصوصية والأمان والخدمات الأساسية. كما تتضاعف الأعباء الواقعة على كاهلهن في إدارة شؤون الأسرة

⁷ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) (2026). التصكك بالحياة: استعادة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية في قطاع غزة، 16 نيسان/أبريل 2026. وتصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل (IPC).

⁸ وزارة الصحة الفلسطينية، 2026. التقرير السنوي 2025 - الوفيات في قطاع غزة.

ورعايتها تحت ظروف استثنائية، ما يرفع من مخاطر العنف والآثار الصحية والنفسية الحادة، ويجعل من فقدان المأوى أحد أبرز التحديات التي تمس كرامة المرأة والأسرة الفلسطينية ووجودها.⁹

شهدت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تصعيداً خطيراً بين تشرين الأول 2023 وأيلول 2026؛ حيث هدم الاحتلال أو صادر أكثر من 4,750 منشأة (شملت 1,720 مسكناً مأهولاً، ومئات المنشآت الزراعية والتجارية ومرافق المياه)، ما أسفر عن تهجير قسري لأكثر من 8,660 فلسطينياً، بينهم 2,400 امرأة ونحو 3,700 طفل. ورافق سياسة الهدم تقطيع صارم للأوصال عبر نشر أكثر من 800 عائق وحاجز عسكري (بينها 140 بوابة حديدية)، واستهداف مكرر للبنية التحتية والمرافق العامة بـ 160 حادثة تدمير تركزت في مخيمات شمال الضفة (جنين، وطولكرم، ونور شمس). وأدى هذا التدمير الشامل لشبكات المياه والكهرباء والطرق إلى نزوح قسري لنحو 41 ألف لاجئ فلسطيني، ما يضاعف الأعباء المعيشية والنفسية على الأسر والنساء اللواتي يتحملن القسط الأكبر من تبعات هذا الحصار والتجريف المستمر.¹⁰

ومن منظور وزارة شؤون المرأة، تفرض أوضاع النزوح والتهجير ضرورة أن تكون الاستجابة الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار حساسة للنوع الاجتماعي، وأن تشارك النساء بصورة فعلية في تحديد الأولويات وإدارة الموارد وصنع القرارات التي تمس حياتهن وأسرهن ومجتمعاتهن، باعتبارهن شريكات في الصمود والتعافي وبناء السلام، لا مجرد متلقيات للمساعدة والحماية.

التعليم في فلسطين: صمود المعرفة تحت الركاب وتفوق أكاديمي يجسد إرادة الحياة

عشية يوم المرأة الفلسطينية، يبرز قطاع التعليم كأحد أكثر القطاعات استهدافاً من جهة، وأكثرها تجسيدا لصدوم الشعب الفلسطيني وعزيمة فتياته ونسائه من جهة أخرى. ففي قطاع غزة، خلف العدوان الإسرائيلي تدميراً كارثياً شمل أكثر من 179 مدرسة حكومية و105 مدارس تابعة للأونروا، و63 مبنى جامعيًا، وحصد أرواح أكثر من 19,189 طالباً وطالبة، و1,386 طالباً وطالبة في التعليم العالي، و805 من المعلمين والإداريين، واغتيال أكثر من 193 عالماً وأكاديمياً.¹¹ في الضفة الغربية، تواصل الانتهاكات والقيود المفروضة على الوصول الآمن إلى المؤسسات التعليمية تهديد الحق في التعليم. وعلى الرغم من هذه الظروف، تواصل النساء والفتيات الفلسطينيات تحقيق تفوق أكاديمي لافت في الضفة الغربية للعام 2025، حيث بلغت معدلات القراءة والكتابة بين الإناث إلى 97%، وارتفعت إلى 99% بين الشابات في الفئة العمرية 15-24 سنة، كما شكّلت الإناث نحو 66% من إجمالي الطلبة الملتحقين بالجامعات، فيما بلغت نسبة تشكيل المعلمات 64% من كادر المدارس الحكومية. وهذا يبرز الدور الريادي للمرأة الفلسطينية كحارسة للهوية والمعرفة، ويؤكد أن الاستثمار في تعليم الفتيات يظل السلاح الأقوى في مواجهة محاولات الطمس والتدمير، وبناء مستقبل التنمية والصدوم الوطني.

سوق العمل الفلسطيني: انهيار في قطاع غزة، وتهميش اقتصادي وحقوق في الضفة الغربية

في قطاع غزة، انهيار سوق العمل تحت وطأة العدوان؛ فعلى الرغم من ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة من 17% قبل العدوان (الربع الثالث) إلى 20% (أيلول - تشرين الأول 2025)، بلغت البطالة بينهن 92%، مقابل 81% بين الرجال. وبلغت بطالة الشابات من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 86%، مقابل 70% للشبان، في تجسيد لانحياز فرص العمل وتآكل العائد من التعليم. وفي الضفة الغربية، أظهرت بيانات مسح القوى العاملة للربع الثاني من العام 2026 أن 18% فقط من النساء في سن العمل يشاركن في القوى العاملة، ويبلغ معدل البطالة بينهن 31%. بالمقابل، يشارك 71% من الرجال في سن العمل في القوى العاملة، ويصل معدل البطالة بينهم إلى 27%. وبلغت البطالة بين الشباب (19-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 38% بواقع 51% للإناث مقابل 23% للذكور. وتواجه النساء تحديات تعيق وصولهن إلى العمل اللائق؛ إذ تتقاضى 32% من العاملات أجوراً

⁹ مركز الأمم المتحدة للأعمار الصناعية (UNOSAT) بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومجموعة المأوى (Shelter Cluster).

¹⁰ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA - UN OCHA)، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، وتصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل (IPC).

¹¹ وزارة التربية والتعليم العالي. تقرير انتهاكات الاحتلال بحق التعليم في فلسطين منذ 2023/10/07 حتى 2026/10/07. رام الله - فلسطين.

دون الحد الأدنى، وتفتقر 23% من المستخدمات بأجر إلى عقود عمل رسمية، فيما تُحرم 48% منهن من حقوق عمالية أساسية، بما يقوّض الحماية والاستقرار الوظيفي والعدالة في العمل.

وفي مواجهة هذه الفجوات، تعمل وزارة شؤون المرأة، ضمن توجه وطني نحو اقتصاد فلسطيني جامع 2025-2030، وبالاستناد إلى الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2025-2027، على توسيع وصول النساء إلى الموارد والمهارات والتمويل والأسواق، وتعزيز العمل اللائق والريادة والاقتصاد التعاوني والرقمي، بما يحول التمكين الاقتصادي من تدخلات متفرقة إلى مسار سياساتي يعزز استقلالية النساء وصمودهن الاقتصادي (المصدر: وزارة شؤون المرأة، 2026).

المرأة الفلسطينية وصنع القرار: تمثيل لا يوازي النفوذ ومواقع القيادة

شكلت نتائج انتخابات الهيئات المحلية المنعقدة في نيسان 2026 علامة فارقة بتحقيق النساء نسبة 25.6% من إجمالي الفائزين والفائزات، ما يفتح الباب أمام الانتقال من مجرد التمثيل العددي إلى تمكينهن من تولي رئاسة الهيئات والمواقع القيادية في الحكم المحلي. وعلى الصعيد الوطني، تسجل المرأة حضوراً نسبته 29% في المجلس المركزي و11% في المجلس الوطني. وفي المقابل، تكشف بيانات العام 2025 عن واقع "السقف الزجاجي" الذي يحد من وصول النساء إلى مواقع القرار التنفيذية؛ فعلى الرغم من أنهن يُشكلن أغلبية الموظفين في القطاع العام بنسبة 51%، فإن حصتهن في الوظائف القيادية العليا (مدير عام فأعلى) تقتصر على 17% فقط. وتتكرر هذه الفجوة في قطاع العدالة والأمن، حيث تبلغ نسبة النساء 25% بين القضاة، و27% في النيابة العامة، و10% في القضاء الشرعي، بينما تتراجع إلى 7% فقط في جهاز الشرطة. أما في القطاع الاقتصادي ومجال الأعمال، فيظل حضور المرأة محدوداً للغاية؛ إذ لا تتجاوز نسبتها 2% في مجالس إدارة الغرف التجارية والصناعية والزراعية، و14% في مجالس إدارة الشركات المدرجة تحت رقابة هيئة سوق رأس المال، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات لضمان تكافؤ الفرص وتعزيز التأثير الفعلي للمرأة في صنع القرار.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة أن معالجة هذه الفجوة لا تقتصر على زيادة التمثيل العددي للنساء، بل تتطلب الانتقال من المشاركة إلى التأثير الفعلي في صنع القرار. وفي هذا الإطار، تواصل الوزارة دفع أجندة المرأة والسلام والأمن وتنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لقرار مجلس الأمن 1325، بما يعزز حماية النساء ومشاركتهن في مواقع صنع القرار، ويربط مشاركتهن بمسارات الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار وبناء السلام (المصدر: وزارة شؤون المرأة، 2026).

المرصد الوطني للعنف: بوصلة البيانات لدعم الحماية وتوجيه السياسات

وفي إطار جهودها الوطنية لتعزيز حماية النساء الفلسطينيات ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، تؤكد وزارة شؤون المرأة أن تطوير المرصد الوطني للعنف ضد المرأة يشكل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة وطنية قائمة على البيانات والأدلة، تسهم في رصد أنماط العنف المجتمعي والأسري والرقمي والاقتصادي، إلى جانب انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وعنف المستوطنين وأثارها على النساء والفتيات.¹²

¹² وزارة شؤون المرأة، 2026.